

## شحة المياه في العراق الاسباب والحلول المقترحة

بقلم ا.م.د. محمد علي عبود



ان العراق يعتمد بشكل كبير على المياه السطحية وان معظم موارده تأتي من نهر دجلة وروافده ونهر الفرات وتستفيد من هذين النهرين البلدان الثلاثة تركيا وسوريا والعراق وان لكل بلد خطته الخاصة باستثمار واستغلال تلك المياه ولذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاثة وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين وهناك ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت في نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق. لعامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الاوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات. والعامل الثاني والمهم هو تصرفات دول الجوار المتشاطئة معنا على نهري دجلة والفرات ونقصد بها الخطة التشغيلية لتركيا وسوريا وايران بالنسبة للموارد المائية حيث توجد عدد من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الواردة اليها وخبزها اما بالنسبة لروافد نهر دجلة فان ايران قامت بأنشاء عدد من السدود مما اثر على بعض روافد نهر دجله بالإضافة الى تحويل مجرى نهري الكارون والكرخة التي تصب في مجرى شط العرب ومن خلال لقاءاتنا مع المسؤولين في كل من تركيا وسوريا وايران فأننا نركز على تأمين وزيادة الحصة المائية الضرورية للعراق وضمان الشراكة العادلة في المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل وبما ينسجم مع التوسع الحاصل في الاراضي الزراعية وزيادة عدد السكان وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية وبنفس الوقت من اجل معرفة كاملة

عن خططهم المستقبلية والاستراتيجية لبناء منشآت الموارد المائية على الانهر المشتركة ومن الضروري اخذ موافقة العراق على الخطة التشغيلية للمشاريع المستقبلية على نهري دجلة والفرات وذلك لتأثيرها على كمية ونوعية المياه. والعامل الاخر الذي لا يقل اهمية يتعلق بإدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة اهملت الموارد المائية ولم تضع خطط واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعنا تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمثل أكثر من (120) ألف كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيء وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسية والفرعية وقد بدأنا في السنوات الاخيرة نعمل بمواصفات علمية وفنية واقتصادية لإصلاح الوضع ولابد ان نعمل ايضاً على التركيز باستخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والتقطيط وتبطين القنوات لكي نستغل المياه الموجودة بشكل افضل وقد اتخذت الوزارة خطوات جيدة رغم صعوبة الظروف في هذا المجال من ناحية الدراسات والمسوحات والتصاميم والقيام بالتنفيذ في مجال بناء السدود وتبطين القنوات الاروائية واعمال كري الانهر والمجاري المائية اضافة الى الاهتمام بصيانة السدود والمنشآت الهيدروليكية مثل سد الموصل وكذلك تنفيذ مشروع المصب العام لجمع مياه البزل من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق وغيرها من المشاريع الاستراتيجية والمهمة الاخرى. ولابد القول ان الموارد المائية في العراق تتمثل بالمياه السطحية والمياه الجوفية وتشمل المياه السطحية حوض نهر دجلة وروافده ومعظمها من خارج العراق ففي تركيا روافده الرئيسية (باطمان) (وكارزان) وتصب فيه على الضفة اليسرى عدة روافد تشكل الجزء الرئيسي من ايراداته المائية كما ان بعض الانهر الحدودية مع ايران تصب اما في نهر دجلة اوفي الاهوار. اشارت العديد من الدراسات والبحوث المختصة بمستقبل الشرق الاوسط، منذ بداية القرن الواحد والعشرين ولغاية الان، الى ان الازمة الحقيقية التي سوف تواجه شعوب المنطقة قريباً هي ازمة المياه، ومن الطبيعي جداً أن يكون العراق أحد أبرز الاطراف المتأثرة بالازمة نظراً لان منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج أراضيها ويمتدان لمسافات غير قليلة في الاراضي التركية. يثير ملف شحة المياه في العراق التساؤل مجدداً حول انجازات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام 2003، فعلى الرغم من الموارد المالية الاستثنائية التي تدفقت على البلد طيلة السنوات الماضية، الى ان الجهود الحكومية في تحقيق الامن والسلام والرفاه، وتأمين الامن الاقتصادي والغذائي

والمائي، بُدّدت في إطار التجاذبات السياسية والصراع المقيت على المال والسلطة على حساب السيادة والامن والاقتصاد. وما يثير الاستغراب، والغضب ايضا، التعذر بقلّة التخصيصات اللازمة لتعزيز البنية التحتية وتطوير شبكة المياه في عموم المحافظات، وكري وتبطين الانهر لخفض الفاقد؟ اين كانت تلك المشاريع حين كانت الوفرة المالية تفيض عن حاجة الموازنة سنويا، حتى وصل الفائض المالي المتراكم عام 2012 الى قرابة 18 مليار دولار. من جانب اخر، يتصدر فشل الدبلوماسية العراقية الموقف بامتياز، نظرا لضعف اداء وزارة الخارجية في ممارسة الدور الفعال في تعزيز مصالح العراق، على الاقل مع دول الجوار العراقي، خصوصا وان العراق سوقا لسلع تلك الدول ومصدرا لتدفق العملة الاجنبية اليها، اضافة الى كونه مصدرا رئيسا للطاقة (خصوصا بالنسبة الى تركيا). وكما اعتاد البلد في ملف الامن والاقتصاد، فان ملف المياه ايضا سيخضع لسياسات ردود الفعل بدلاً من اعتماد الاستراتيجيات الوقائية (متوسطة وطويلة الاجل)، المعتمدة في الدول التي لها حكومات وطنية وطواقم فنية موزعة على المؤسسات الحكومية طبقا للتخصص والخبرة والممارسة.

## اسباب الشحة المائية

تلازمت عدة تحديات في تقاوم ازمة المياه في العراق، لعل أبرزها :

1- انخفاض مناسيب المياه المتدفقة من دول الجوار، حيث وصلت لقرابة 50% مقارنة بالسنوات القليلة السابقة، خصوصا من الجارة تركيا، وقد أسهم ذلك في انخفاض الخزين المائي في نهري دجلة والفرات.

2- التغير المناخي الذي تشهده معظم بلدان العالم، وتعاني منه المنطقة بشكل خاص، وما تبعه من هبوط حاد في الامطار خلال الاعوام الاخيرة.

3- التجاوزات المتزايدة على الحصة المائية سواء في المحافظات او داخل المحافظة الواحدة كانت ومازلت سببا آخر في شحة المياه.

4- ضعف التنسيق مع الدول المجاورة التي انشأت مشاريع مائية ضخمة وعدم وجود اتفاقيات مناسبة تضمن المصالح العراقية، وزيادة الطلب على المياه فيها لأغراض الزراعة والصناعة زاد من حدة الهبوط الحاصل في المناسيب المتدفقة الى العراق.

5- التحديات الفنية التي تواجه وزارة الموارد المائية نتيجة انخفاض التخصيصات المالية اللازمة، كالترسبات الطينية الكامنة في نهري دجلة والفرات. على سبيل المثال، يوجد في بغداد وحدها أكثر من 20 مليون طن من الترسبات الطينية في قاع نهر دجلة، يتطلب كريبها ونقلها خارج حوض النهر شمالا وجنوبا قرابة 217 مليار دينار.

6- انعدام الوعي بين الجمهور بأهمية الماء وضرورة الحفاظ عليه وترشيد استخدامه، فقد أدى ضعف الوعي المجتمعي إلى عدم القدرة على تنظيم الاستهلاك المائي بطريقة جيدة، وتفاقم ظاهرة الهدر والاسراف في استخدام المياه، خصوصا مع وجود تجاوزات خطيرة على شبكة المياه لكافة محافظات العراق.

7- ضعف الاجراءات الحكومية الرادعة بحق المتجاوزين على شبكات المياه والحصص المائية المقررة وضعف انظمة الجباية والغرامات، مما زاد من حجم التجاوز والهدر في المياه.

8- تخلف وسائل الري واستخدام الطرق البدائية في ارواء المحاصيل الزراعية أسهم ايضا في تفاقم ازمة شحة المياه في العراق.

9- إحدى الأسباب الرئيسة لتفاقم أزمة المياه وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال العقود الاربع الماضية مع الدول المتشاطئة للعراق كان ربطها بملفات لا تمت بصلة للمياه وانما ارتبطت بملفات سياسية وأمنية.

### الحلول المقترحة

تتركز معظم الحلول الخاصة بأزمة المياه على ايجاد خطة وإطار زمني وموارد مالية وجهود دبلوماسية استثنائية، وفيما يلي استعراض لأبرز الحلول المقترحة:

1- الشروع الفوري والمباشر بإزالة كافة التجاوزات على الحصص المائية، سواء كانت للأغراض الزراعية أو الاستخدامات الأخرى، المنزلية، الصناعية، الخدمية وغيرها، ومحاسبة المتسببين بالتجاوزات.

2- إلزام وزارة الموارد المائية بإعداد خطة لتوزيع الإيرادات المائية على المحافظات، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بحسب الكثافة السكانية ونشاط كل محافظة.

3- منع إصدار الموافقات من قبل وزارة الموارد المائية، لإنشاء بحيرات أسماك ترابية جديدة، وإعادة النظر بالإجازات الممنوحة لبحيرات الأسماك القديمة، وتقنين الاستخدام المنزلي للمياه، باعتماد تقنية التحسس الضوئي للمياه أو الحنفيات الذكية.

4- تطبيق القوانين والتعليمات الملزمة لجميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمختلط، بمنع تلويث مصادر المياه بأي نوع من الملوثات.

5- التوسع بنشر استخدام تقنيات الري الحديثة، كالري بالتنقيط وحسب طبيعة المحصول الزراعي، كونها الوسيلة الفاعلة لتقنين استخدام المياه للأغراض الزراعية، إضافة إلى مساهمتها في الحد من تغدق وتملح التربة.

6- تخصيص مبالغ اضافية، من الوفرة النفطية المتحققة، في دعم وزارة الموارد المائية في جهودها لكري الانهر والقضاء على نبات زهرة النيل فضلاً على البدء التدريجي في تغليف الانهار الرئيسية والفرعية لأجل تقليل نسب الفاقد.

7- ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاستعانة بقوانين البلدان المتشاطئة لأجل التوصل الى اتفاقات جديدة مع تركيا تؤمن الحصص المستقبلية من المياه المتدفقة الى العراق وضمن توقيتات زمنية يتم الاتفاق عليها.

وخلاصة القول ان الإيرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات اقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان المعدل السنوي لواردات عمود نهر دجلة (43.19) مليار م<sup>3</sup> ويبلغ المعدل العام لإيراداته مع روافده (48.49) مليار م<sup>3</sup> ولنهر الفرات (3.30) مليار م<sup>3</sup> قبل انشاء مشروع الكاب التركي. أما معدل الإيرادات المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب فتقدر

بـ(45.8) مليار م<sup>3</sup> لنهر الفرات و(16.9) مليار م<sup>3</sup> لنهر دجلة وذلك بفرضية اكمال المشاريع  
الخرنية والاروائية المخطط تنفيذها في تركيا وسوريا وكذلك عند غياب اتفاقية تحدد الحصص  
المائية لكل بلد. كما ان الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (60) مليار م<sup>3</sup> عدا  
الاحتياجات لأغراض ادامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (16) مليار م<sup>3</sup> . اما  
الاحتياجات المائية المستقبلية فتبلغ (952.76) مليار م<sup>3</sup>.